تقرير الرصد اليومي لأخبار القطاع الصحي في الصحافة المحلية

Daily Media Monitering Report for Helth Industry

اليوم : الأربعاء

التاريخ: 3 ديسمبر 2025

أخبار الخليج
الجريدة اليومية الأولى في البحرين
العدد: 17421

نظام موحد يراقب دخول الأجهزة الطبية إلى المملكة

آكدت د. جليلة بنت السيد جواد حسن، وزيرة الصحة عدم وجود أي عيادات غير مرخصة في البحرين، وأن ضبط ٨ مواقع قدمت خدمات صحية هي حالات فردية وليست ظاهرة في البحرين، لافتة إلى أن ضبط تلك المواقع هو دليل على التعاون بين الجهات الرقابية من وزارة الصحة ووزارة الداخلية والهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية، مضيفة أن هناك عملا مؤسسيا مشتركا يتم من خلاله الرقابة والتفتيش وهذه الأماكن استخدمت لتقديم خدمات صحية وليست عيادات.

وأشارت في تعقيبها على سؤال نيابي، إلى أن هناك نظاما موحدا للتعقب بالجمارك، للتأكد من أي جهاز طبي يدخل البحرين، بالتنسيق مع وزارة الداخلية والجمارك، وأن هناك رصدا للأجهزة التي تدخل البحرين وهناك أنظمة تعنى بسلامة الموطن والمجتمع، وأن البحرين من أوائل الدول التي أنشأت هيئات للرقابة والتفتيش والمساءلة الطبية.

وشددت على أن النظام الصحي به من الصرامة والرقابة، حفاظا على أهمية سلامة المجتمع، داعية أي شخص يرصد أي ملاحظة في أي جهة تقدم خدمات صحية أو مزاولا لخدمات صحية غير مرخص، الإبلاغ فورا.

P 14
Link

المطالبة بلجنة محايدة تنظر في تظلمات الأطباء

طالب النائب جميل ملا حسن بضرورة ان يكون هناك تشريع واضح في حال صدور قرار ضد أحد ممارسي المهن الصحية، مشيرا الى انه لا بد من وجود لجنة محايدة يتظلم عندها ممارس المهنة الطبية وعدم الاكتفاء فقط بتقرير هيئة تنظيم المهن والخدمات الصحية، قائلا خلال تعقيبه على إجابة وزارة الصحة بشأن الأخطاء الطبية الى ان الطبيب او الممارس الصحي قد يقع في خطأ ما، فهل يتم احالته مباشرة إلى المحاكمة؟ مضيفا «اعتقد انه في هذه الحالة سيشعر الممارس الصحي دائما بالخوف من الخطأ والاحالة إلى المحكمة».

وتساءل النائب عن سبب عدم وجود وسيلة يتمكن من خلالها الطبيب او ممارس المهنة من التظلم اليها والاكتفاء فقط بتقرير «نهرا»، مبينا ان رد وزارة الصحة بشأن التحقيق في الأخطاء الطبية انها لا تدخل ضمن اختصاصات الوزارة وانما «نهرا» هي المسؤولة عن التحقيق في الأخطاء الطبية، مضيفا ان الرد لم يبين بشكل واضح وصريح هل لجان التحقيق الطبية في نهرا تعترف بسياسات المستشفيات الحكومية والمراكز الصحية.

P 14
Link

ALAYAM الأيام
ستبدي لك الايام ما كنت جاهلا ويأتيك بالأخبار من لم تزود
العدد: 13388

السيد: لا توجد عيادات غير مرخصة والمخالفات «فردية» ولا تُعد ظاهرة

ردّت وزيرة الصحة جليلة السيد على النائب جميل ملا حسن بأن الوزارة حريصة على حماية المجتمع من جميع الأخطاء الطبية، مشيرةً إلى أن الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية (نهرا) تُعد مؤسسة مستقلة وشكلت بمرسوم في العام 2009، وهي الجهة المخوّلة بالتحقيق وتشكيل اللجان الفنية للتحقيق والتدقيق في قضايا الأخطاء الطبية، سواء كانت مهنية أو مؤسسية أو فردية، فإذا كان الخطأ مؤسسيًا فإن المؤسسة تُحاسب عليه.

وبشأن الحالة التي أشار إليها النائب، أوضحت الوزيرة أن حكمًا قضائيًا قد صدر فيها، وبالتالي لا يمكن التعقيب على الموضوع بعد صدور حكم من القضاء، ولكن لهم حق الاستئناف، مشددةً على نزاهة القضاء البحريني، لافتةً إلى أنه بعد الاعتداد بالرأي الفني لـ(نهرا)، فإنه من الممكن للمحاكم انتداب خبير خارجي ليقوم بهذا الدور، وللجان الفنية التي تحقق في الأخطاء الطبية بـ(نهرا) الاستئناس بالخبرات المتخصصة.

كذلك علّقت على مداخلة النائب علي الدوسري، مؤكدةً أهمية التصدي لأيّ ممارسات غير قانونية تتعلق بتقديم خدمات صحية دون ترخيص، موضحة أنه لا توجد عيادات غير مرخصة لتقديم الخدمات الصحية في المملكة. ومع ذلك، رُصدت ثمانية مواقع فقط تقدم خدمات صحية دون ترخيص، وهي حالات فردية ولا ترقى إلى مستوى الظاهرة في البحرين. كما أوضحت أن عمليات الرصد تتم بالتنسيق مع الجهات المختصة كافة، وعلى رأسها وزارة الداخلية.

P 13
Link

الدوسري: لرفع وتيرة التفتيش وإنشاء نظام إلكتروني لرصد المخالفات

أوضح النائب علي صقر الدوسري أن المخالفات لا تزال مستمرة رغم وجود التشريعات المنظمة وبالرغم من كل الإجراءات المتبعة، مشيرًا إلى ما ورد في ردّ وزارة الصحة بشأن ضبط 8 أماكن غير مرخّصة و56 شخصًا غير مرخّصين يمارسون نشاطًا صحيًا، مرجّحًا أن الأعداد الحقيقية قد تكون أكبر من ذلك.

وتساءل النائب عمّا إذا كان المخالفون من المواطنين أم من الأجانب، وإن كانوا من غير البحرينيين فكيف تمكّنوا من دخول المملكة ومزاولة المهنة دون ترخيص، وما إذا كانوا يحملون مؤهلات طبية معتمدة. كما تساءل عن كيفية حصولهم على الأجهزة الطبية المستخدمة، ومن الذي قام ببيعها لهم، وكيف دخلت هذه الأجهزة إلى البلاد، أو ما إذا كانت قد تم تهريبها.

ودعا النائب إلى تعزيز أعمال التفتيش وزيادة وتيرته، إضافة إلى إنشاء نظام تفتيش إلكتروني يسهم في كشف المخالفات بشكل أسرع وأكثر فعالية، مع التأكيد على أهمية تكثيف الحملات التوعوية لرفع مستوى الوعي المجتمعي بخطورة الممارسات الصحية غير القانونية.

P 13
Link

ALAYAM الأيام
ستبدى لك الايام ما كنت جاهلا ويأتيك بالأخبار من لم تزود
العدد: 13388

ملا حسن يطالب بمعالجة تضارب التشريعات في القطاع الطبي

قال النائب جميل ملا حسن إن الرد الوارد على سؤاله لم يكن صريحًا، متسائلاً عمّا إذا كان ذلك يعني أن اللجان لا تعترف بالسياسات المعتمدة في المؤسسات الصحية، مؤكدًا أن العاملين في القطاع الصحي ملتزمون بالسياسات والإجـراءات التي وضعتها المستشفيات والمراكز الحكومية، معربًا عن اعتراضه على تجاهل هذه السياسات في بعض القرارات.

وكشف النائب عن حالتين لطبيبين، أحدهما يعمل في الطب النفسي والآخر في مجمع السلمانية الطبي، جرى تقديمهما للمحاكمة وإيقافهما عن العمل لمدة ستة أشهر، رغم اعتمادهما على السياسات الرسمية المعمول بها في المؤسسات الصحية، إلا أن التقارير الصادرة جاءت ضدهما.

ولفت إلى أن إحالة الطبيب إلى المحاكمة قد تخلق حالة من التردد والخوف لديه عند اتخاذ القرارات الطبية، متسائلاً عن الجهة التي ينبغي أن يقصدها للتظلم في مثل هذه الحالات، منوهًا بوجود عدد من الدول المجاورة تُلزم بتأمين الأطباء في حال وجود أخطاء طبية يقوم هذا التأمين بحمايته.

P 13
Link

ALWATAN
الوطن
يومية - شاملة - تفاعلية
الوطن ولاء للوطن

العدد: 7298

«الخدمات الطبية الملكية» و«طيران الخليج» توقّعان اتفاقية تعاون استراتيجية شاملة

وقّعت الخدمات الطبية الملكية، اتفاقية تعاون استراتيجية مع مجموعة طيران الخليج، في شراكة نوعية تهدف إلى الارتقاء بمعايير الرعاية الصحية وتعزيز جودة الخدمات الطبية المقدّمة ضمن قطاع الطيران، وذلك في خطوة محورية تعزّز التكامل بين القطاعين الصحي والطيران المدني في البحرين.

وأبرم الاتفاقية عن الخدمات الطبية الملكية، المساعد الفني لقائد الخدمات الطبية الملكية العميد طبيب محمد أحمد محمد، وعن مجموعة طيران الخليج رئيس مجلس الإدارة خالد تقي، في خطوة تعكس حرص الجانبين على ترسيخ التعاون البنّاء وتعزيز الشراكات الوطنية الداعمة للمسيرة التنموية.

وتتضمن الاتفاقية، تقديم باقة من الخدمات الطبية المتقدمة للعاملين والمسافرين على متن طيران الخليج، إلى جانب تطبيق بروتوكولات علاجية متطورة للتعامل مع الحالات الطارئة، بما يضمن أعلى مستويات الجاهزية والاستجابة السريعة وفق المعايير الصحية العالمية.

وأكدت مجموعة طيران الخليج، أهمية هذه الشراكة الاستراتيجية، التي تأتي ضمن جهودها المستمرة لتطوير منظومة الخدمات المقدّمة للمسافرين من خلال الشركات التابعة لها، بما يعزز قدرتها التنافسية، ويسهم في دعم نمو قطاع الطيران والاقتصاد الوطني.

ويجسّد هذا التعاون، التزام الجانبين بتعزيز سلامة الكوادر والركاب، والارتقاء بالخدمات الصحية، وتطوير حلول مبتكرة تدعم استدامة القطاعين بما يواكب تطلعات المستقبل، ويعزّز مكانة البحرين كمركز إقليمي رائد في المنطقة.

P 9
Link

الوطن ALWATAN
يومية - شاملة - تفاعلية
الوطن ولاء للوطن

العدد: 7298

الأماكن المخالفة حالات فردية

«الصحة»: رقابة صارمة على مقدمي الخدمات الطبية لتلبية الاشتراطات

» حسن الستري

أكدت وزيرة الصحة د. جليلة السيد، أهمية التصدي لأي ممارسات مخالفة تتعلق بتقديم خدمات صحية غير مرخصة، مشيرة إلى أنه لا توجد عيادات غير مرخصة في المملكة لتقديم تلك الخدمات، وتم رصد 8 أماكن فقط استُغلت لتقديم خدمات غير مرخصة، وهي حالات فردية لا تشكل ظاهرة في البحرين. وأوضحت أن عملية رصد هذه الحالات تتم بالتعاون الكامل مع الجهات المختصة، وعلى رأسها وزارة الداخلية. وأشارت الوزيرة في ردها على سؤال النائب علي الدوسري إلى أن نظام الرقابة المتبع يتميز بالصرامة، حيث لا يُمنح أي ترخيص لمزاولة المهن الصحية إلا بعد التأكد من تلبية جميع الشروط المطلوبة.

وأشارت وزيرة الصحة إلى أن موقع الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية «نهرا» يتيح للمواطنين إمكانية الاطلاع على قائمة المؤسسات الصحية المرخصة. وبيّنت أن الوزارة تتلقى بلاغات من النيابة العامة ومن الأفراد، وتتعامل معها باتخاذ الإجراءات المناسبة، بما يشمل إحالة المخالفات مباشرة إلى النيابة العامة.

وأضافت أن هناك منظومة رقابية متكاملة لمتابعة دخول الأجهزة الطبية إلى المملكة، مما يجعل البحرين واحدة من الدول الرائدة في إنشاء مؤسسات مستقلة للرقابة والتفتيش بهدف حماية المجتمع. وشددت في ختام حديثها على تطبيق العقوبات القانونية الصارمة بحق كل من يزاول المهن الصحية دون الحصول على الترخيص اللازم.

من جهته، قال النائب علي الدوسري: «يجب أن نعرف من يفتح هذه الأماكن غير المرخصة، وإذا كانوا أجانب، فكيف دخلوا البحرين، ومن أين يشترون معداتهم الطبية، ومن الذي باعها لهم؟ يجب تجفيف منابعهم لكي لا يتم فتح هذه الأماكن».

P 9
Link

«الصحة»: «نهرا» جهة مستقلة ومعنية بالتحقيق بالأخطاء الطبية

» حسن الستري

أكدت وزيرة الصحة د. جليلة السيد، أن الهيئة الوطنية لتنظيم المهن الصحية «نهرا» هيئة مستقلة وفق القوانين، وهي المعنية بالتحقيق بالأخطاء الطبية، وقد تستأنس بالآراء الفردية، والتي قد تكون مهنية، أو فردية، أو مؤسسية. وقالت في إجابتها على سؤال النائب جميل ملا حسن إن: «النائب أشار إلى حالات أخطاء طبية، وصدر فيها حكم قضائي، ولا يمكن أن نعلق على حكم قضائي، والقضاء يأخذ بآراء الجهات المختصة ونحن ثقة في القضاء».

من جهته، قال النائب جميل ملا حسن: «لا نشكك في القضاء، ولكن القاضي يحكم بناء على تقرير «نهرا»، فلا بد أن تكون هناك لجنة محايدة تضع التقارير، لماذا لا يكون هناك تظلم من تقارير «نهرا»؟، هل اللجان الطبية في «نهرا» لا تأخذ بسياسات المؤسسات الصحية في الدولة، إذا كانت هناك سياسات في المراكز والمستشفيات والعاملين ملزمون بالعمل بها، ووقع خطأ وأتت اللجنة لمحاسبة الطبيب، فعلى أي أساس يتم محاسبته؟، يفترض أن تتم محاسبته وفق السياسات التي وضعت لهم»، مشيراً إلى «توقيف طبيبين ومحاكمتهما، كانا قد اعتمدا على سياسات المراكز الصحية والمستشفيات الحكومية، لكن التقرير لم يكن في صالحهما».

P 23
Link

البلاد
www.albiladpress.com
العدد: 6259

"النواب" يرفض منح البريد خدمات مالية جديدة

وزير العدل: 1533 قضية أمام المحاكم الشرعية

- السلوم: اتفاقية المحكمة الدائمة للتحكيم تعزز مكانة البحرين في مجال تسوية المنازعات
- ملا حسن بطالب بتأمين مهني يحمي الأطباء من الملاحقات
- وزيرة الصحة: ضبط 8 مواقع تقدم خدمات طبية خارج الإطار القانوني
- النواب يوافقون على اتفاقية المحكمة الدائمة للتحكيم

برئاسة رئيس مجلس النواب أحمد المسلم، عقد مجلس النواب صباح أمس، الثلاثاء الموافق 2 ديسمبر الجاري، جلسته العادية التاسعة من دور الانعقاد، السنوي الرابع من الفصل التشريعي السادس.

وفي بند الأسئلة، تم عرض 3 أسئلة والإجابة عنها، وهي: إجابة وزيرة الصحة عن السؤال المقدم من النائب جميل ملا حسن عن دور المستشفيات الحكومية والمراكز الصحية بلجان التحقيق في الأخطاء الطبية.

وخلال مناقشة السؤال، أكدت وزيرة الصحة جليلة السيد أن الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية (نهرا)، هي هيئة مستقلة أنشئت بموجب مرسوم وقانون في العام 2009، وتم تعديل بعض أحكامها في 2015، وأضافت الوزيرة، في ردها على السؤال المقدم من النائب جميل ملا حسن بشأن دور المستشفيات الحكومية والمراكز الصحية في لجان التحقيق والأخطاء الطبية "الهيئة هي الجهة المعنية بتشكيل لجان التحقيق في الأخطاء الطبية، وتستأنس بخبراء مؤهلين عند النظر في أي خطأ قد يكون مهنيا أو فرديا أو مؤسسيا".

وتابعت "الحالة التي تطرق لها النائب صدر فيها أمر قضائي، ولا يمكن التعقيب بعد صدور حكم، فيما يحق لصاحب الشأن اللجوء إلى درجات التقاضي والاستئناف والتمييز، وأكدت أن اللجان الطبية في "نهرا" تستأنس بالخبرات المتخصصة ذات الصلة.

من جهته، شدد النائب جميل ملا حسن على أهمية وجود تشريعات حديثة تضمن لجنة محايدة بجانب لجنة "نهرا" حتى يتمكن المتضرر من نيل حقه، محذرا من أن "الأطباء سيعملون تحت الخوف من الوقوع في الأخطاء وملاحقتهم قضائيا"، وأضاف "في السعودية والإمارات يوجد تأمين للممارسين الصحيين، بحيث تتحمل شركات التأمين التعويض عن أي خطأ، وليس الطبيب نفسه".

غير مرخصة

وفي السؤال الثاني، قالت وزيرة الصحة جليلة السيد، في ردها على سؤال النائب علي الموسوي بشأن العيادات غير المرخصة، إنه لم يتم رصد أي عيادات غير مرخصة تمارس عملا طبيا مباشرا، واضافت "لكن تم ضبط ثمانية مواقع استخدمت لتقديم خدمات صحية أو تندرج تحت هذا المفهوم، وهي حالات فردية وغير فاعلة".

الطلاق

إلى ذلك، أشاد وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف نواف المعاودة في رده على سؤال النائب جلال المحفوظ، بأن إجمالي القضايا المنظورة حاليا أمام المحاكم الشرعية بجميع أنواعها يبلغ 1533 قضية، وعلق على جدول عقود الزواج الذي عرضه النائب بأن "الفئة العمرية بين 25 و35 سنة هي الأعلى، بنسبة تمثل مؤشرا إيجابيا على استقرار الأسرة البحرينية".

وبشأن أرقام الطلاق التي وصلت إلى 5607 حالات خلال الأعوام من 2023 - 2025، أوضح المعاودة أنها "تشمل المتزوجين في البحرين، وتمثل نسبة 6 % فقط، وهي نسبة منخفضة عالميا"، مضيفا أن "البعد من القضايا تنتهي بالصلح عبر مكتب التوفيق الأسري أو المحكمة".

رئيس مجلس النواب

أحمد السلوم

جميل ملا حسن

وزير "العجلسون"

وزيرة الصحة

وزير "العدل"

التحكيم

ووافق مجلس النواب على مشروع بقانون للتصديق على اتفاقية البلد المضيف بين حكومة مملكة البحرين والمحكمة الدائمة للتحكيم، وأحاله إلى مجلس الشورى. وأكد وزير العدل نواف المعاودة أن البحرين "تحرص على أن تكون بيئة خصبة لاحتضان المؤسسات الدولية المتخصصة في فض المنازعات"، مشيرا إلى أن استضافة المحكمة الدائمة للتحكيم يأتي امتدادا لإطلاق محكمة البحرين التجارية الدولية.

وأوضح أن وجود المحكمة في المملكة "سيحقق مردودا غير مباشر"، عبر حضور الأطراف لجلساتها داخل البحرين، بما ينعكس على الاقتصاد والخدمات المرتبطة بها، وبشأن الحصانات، قال المعاودة "هي مؤسسة دولية، والعاملون فيها يجب أن يتمتعوا بحصانات مشابهة لحصانات موظفي الأمم المتحدة".

رؤية واضحة

وأكد رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس النواب، النائب أحمد السلوم، أن التصديق على اتفاقية البلد المضيف بين حكومة مملكة البحرين والمحكمة الدائمة للتحكيم لإنشاء مقر دائم المحكمة في المملكة تتولى مسؤولية المنازعات الدولية، من شأنه أن يعزز مكانة البحرين في مجال تسوية المنازعات والتحكيم الدولي.

وقال السلوم "لا شك أن وجود مقر دائم للمحكمة في البحرين سيحقق فوائد كبيرة، أبرزها ترسيخ موقع المملكة كمركز دولي للتحكيم، ورفع مستوى الوعي محليا وإقليميا بوسائل تسوية المنازعات، وهو ما يشكل فرصة مهمة للكوادر البحرينية لدخول هذا المجال بصورة أوسع، خاصة مع ما تملكه من طاقات قانونية متميزة".

وأضاف "وجود المحكمة الدائمة للتحكيم في البحرين سيعزز البيئة الجاذبة للاستثمار؛ لما يوفره من ثقة أكبر للمستثمرين في وجود منظومة قضائية وتحكيمية والتأكيد كما أن الاتفاقية شددت على ضرورة امتثال العاملين بالمحكمة للقوانين واللوائح البحرينية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة، وهو أمر محمود ويؤكد احترام سيادة القانون".

وتابع السلوم قائلا "رغم ما تحمله الاتفاقية من مزايا مهمة، إلا أن بعض المواد الواردة فيها تستدعي مزيدا من الإيضاحات، خصوصا مع منح المحكمة مجموعة من الإعفاءات والامتيازات الواسعة، وفي المقابل، لم أجد أي عوائد مالية مباشرة ستعود على مملكة البحرين من هذه الاتفاقية".

وأوضح "المادة (11) تلزم البحرين باتخاذ التدابير الأمنية لحماية المحكمة، فيما تنص المادة (3) الفقرتان (2) و(3) على توفير الحكومة البحرينية، ومن دون أي تكلفة على المحكمة، مكاتب ومقار للاجتماعات وجميع المرافق والسكرتارية، إضافة إلى توفير خدمات الاتصال والإنترنت، فضلا عن امتيازات أخرى مثل إصدار التأشيرات والإقامات مجانا، والإعفاء من الضرائب والرسوم".

وختم السلوم بيانه مؤكدا أن "تعزيز مكانة البحرين الدولية يظل هدفا وطنيا مهما، إلا أن تحقيق ذلك يجب أن يكون ضمن رؤية واضحة تراعي الكلفة والعوائد، وتوازن بين الامتيازات الممنوحة والجدوى الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة للمملكة".

استثمار

إلى ذلك، وافق مجلس النواب على تقرير لجنة المرافق العامة والبيئة بشأن مشروع بقانون لتعديل المادة (12) من قانون تنظيم الإعلانات؛ بهدف تمكين الجهات الحكومية من استثمار المساحات الشاغرة في المباني العامة كمواقع إعلانية تسويقية لتنمية الإيرادات.

رفض البريد

ورفض مجلس النواب تقرير لجنة المرافق العامة والبيئة بشأن الاقتراح بقانون لإضافة خدمات مالية ضمن اختصاصات البريد، وقال وزير شؤون مجلس الشورى والنواب غانم البوعينين، إن وزارة المواصلات "تحتاج إلى مزيد من الدراسة بالتعاون مع الجهات الحكومية المختصة"، مؤكدا أن المصرف المركزي أوضح أن التجارب الدولية تعتمد على أن يعمل البريد كوسيط بين العملاء والبنوك، وليس مقدما للخدمة المالية.

P 32
Link

"الصحة" ردا على جميلة السلمان:

خطة وطنية متكاملة لمكافحة العدوى

البلاد | شيماء عبدالكريم

أكدت وزارة الصحة في ردها على عضو مجلس الشورى الدكتورة جميلة السلمان بشأن الخطة الوطنية لمكافحة العدوى في مملكة البحرين، بأن البلاد لديها خطة وطنية لمكافحة العدوى، تم تطويرها بما يتوافق مباشرة مع الإطار الاستراتيجي لمنظمة الصحة العالمية لمكافحة العدوى وبرامج السلامة المهنية في المؤسسات الصحية، وتعتمد الخطة على المبادئ الأساسية التي توصي بها المنظمة، بما في ذلك وجود سياسات موحدة وواضحة لمكافحة العدوى على مستوى جميع القطاعات الصحية، وتطبيق أنظمة للرصد والوقاية والتحكم في مخاطر العدوى المرتبطة بالرعاية الصحية، فضلا عن تدريب الكوادر الصحية وتطوير قدراتها ضمن معايير عالمية، وتعزيز ثقافة السلامة وجودة الخدمة في جميع مستويات النظام الصحي.

وبينت الوزارة أن هذه السياسات تُطبّق في المستشفيات الحكومية والخدمات الطبية الملكية ومراكز الرعاية الصحية الأولية، إضافة إلى منشآت القطاع الخاص، مع وجود آليات متابعة وتقييم دورية لضمان الالتزام والاتساق مع المتطلبات الدولية.

وأضافت بأن الخطة الوطنية تم تحديثها واعتمادها أخيرًا من قبل اللجنة الوطنية للأمراض السارية، متعددة الاختصاصات والقطاعات؛ وذلك لضمان الملاءمة مع آخر التوصيات الصادرة عن منظمة الصحة العالمية، ولضمان قدرة النظام الصحي الوطني على مواكبة أفضل الممارسات العالمية.

ولفتت إلى أنه بوجود هذا الإطار الوطني المتوائم مع المعايير الدولية، تعمل مملكة البحرين على تحقيق مستوى عالٍ من الأمان الصحي، وتقليل مخاطر العدوى المرتبطة بالخدمات الصحية، ورفع جهوزية المنشآت الصحية بما ينسجم مع المؤشرات المعتمدة عالميًا في هذا المجال.

د. جليلة السيد

د. جميلة السلمان

وبينت أن مملكة البحرين تلتزم بتطبيق معايير مكافحة العدوى، آخذة في الاعتبار المتطلبات الصحية والمعايير الفنية ومتطلبات السلامة الواجب توافرها في منشآت وتجهيزات المؤسسات الصحية، الصادرة عن الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية (نهرا)، وهي معايير فنية وطنية تم تصميمها بما يتوافق مع توصيات منظمة الصحة العالمية والمعايير الإقليمية والدولية ذات الصلة.

وأكدت أن المؤسسات الصحية تطبق المعايير كمتطلبات تنظيمية إلزامية، مع أخذ طبيعة كل منشأة صحية ونطاق خدماتها في الاعتبار، كما تعتمد المملكة الدليل الخليجي لمكافحة العدوى كونه مرجعًا إقليميًا معتمدًا؛ الأمر الذي يضمن اتساق السياسات والإجراءات مع الممارسات الأفضل على مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وبينت أن هذه المنظومة التشريعية والتنظيمية متوافقة مع مبادئ منظمة الصحة العالمية المتعلقة بسلامة المرضى وخفض العدوى المرتبطة بالرعاية الصحية، عبر معايير واضحة للوقاية والتحكم في العدوى، واشتراطات سلامة البنية التحتية والتجهيزات، فضلا عن تدريب العاملين والتأهيل المستمر على الممارسات الآمنة، وآليات رقابية وتقييم دوري تضمن الالتزام الفعّال، لافتة إلى أن مملكة البحرين تُطبق إطارًا تنظيميًا يضاهي المعايير الدولية، ويضمن مستوى عاليًا من جودة وسلامة الخدمات الصحية في جميع منشآتها.

وأوضحت أنه فيما يتعلق بالآليات المتبعة لقياس مدى الالتزام بتطبيق هذه المعايير، فإن مملكة البحرين تتبع معايير لقياس مدى الالتزام بمكافحة العدوى في المؤسسات الصحية، وذلك عبر آليات رقابية واضحة تتماشى مع الإرشادات التنظيمية الوطنية ومعايير منظمة الصحة العالمية، وتختلف هذه الآليات باختلاف طبيعة المنشأة الصحية، سواء كانت مستشفى حكوميًا أو مركزًا للرعاية الصحية الأولية أو منشأة خاصة بما يضمن دقة التقييم وفعاليته.

P 11
Link

البلاد
www.albiladpress.com
العدد: 6259

* خالد المرباطي

الشهادات المزيفة.. عبء ثقيل على المجتمعات وكارثة أخلاقية ومهنية

في عالم اليوم، حيث أصبحت الشهادات الأكاديمية تتجاوز حدود الجامعات وتُصبح سلعة رقمية يُروج لها بسهولة، يكشف الواقع عن أن تجارة "الشهادات المزيفة" أو "غير المعترف بها" بلغت أرقامًا مقلقة. وفق مواقع مختصة، هناك أكثر من 3,300 "مصنع درجات" (diploma mills) حول العالم تروّج شهادات مزورة.

ووفق دراسة حديثة، فإن هذه الصناعة تدرّ على من يبيعونها مليارات الدولارات سنويًا، حيث تجاوز حجمها – حسب تقدير بعض الخبراء – سبعة مليارات دولار.

منذ بضعة عقود، كانت الشهادة الجامعية تمثّل ثمرة جهد طويل، وسعيًا للمعرفة، وقيمة علمية يجب احترامها. اليوم، أصبح البعض ينظر إليها كوسيلة سهلة للحصول على ألقاب باهرة ووظائف رفيعة بمجرد دفع مبلغ معين. هذا التحول لا يمثل فحسب خرقًا للقيم الأكاديمية، بل يفتح الباب أمام فساد مهني خطير يهدد صحة البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية.

الشهادات المزورة ليست مجرد أوراق مزيّفة؛ هي غش مكشوف. وعندما يُستخدم هذا الغش في التوظيف، يتسلم أشخاص غير مؤهلين مناصب يتجاوزون فيها أصحاب الكفاءة درسًا وخبرة. هذا ليس ظلمًا فرديًا فحسب، بل "لقمة غير مشروعة" تُؤخذ من كفاءات حقيقية، وتُعد خداعًا يستفيد منه الفاسد على حساب المجتمع.

خطر هذه الظاهرة يتجلى بصورة أقوى في المهن الحساسة:

- في القطاع الصحي والطب: شهادة غير حقيقية قد تترجم إلى أخطاء طبية، أو تشخيصات خاطئة، أو وصف وصفات غير آمنة؛ ما يعرّض حياة الناس للخطر ويُقوّض ثقة الجمهور في المؤسسات الصحية.
- في الهندسة والبناء: وجود مهندسين دون تأهيل حقيقي قد يؤدي إلى تصميم بنية تحتية ضعيفة، مبانٍ غير آمنة، ومشروعات تتعرض للانهيار أو العطل المبكر.
- في الاستشارات واتخاذ القرار: من يمنح الاستشارات دون خلفية علمية قوية قد يُوجّه استراتيجيات خاطئة في الإدارة أو المشاريع، ويؤثر في حياة الموظفين وموارد المؤسسة، وربما حتى في اقتصاد الدولة.

هذه الظاهرة لا تضر الأفراد فقط، بل تضر الأمة بأكملها. من يغش نفسه ويغش مؤسسات المجتمع يرتكب فشلًا أخلاقيًا كبيرًا، ويسهم في زعزعة الثقة في التعليم والعمل. القول بأن هناك "شهادات تكتسب فورًا مقابل المال" يعبّر عن أزمة جمة في ثقافة التعليم والمهنة؛ فالشهادة ليست مجرد لقب، بل مسؤولية أولًا وأخيرًا.

وقد ربط بعض أكاديميين هذه القضية بالغش الأخلاقي العام، معتبرين أن من يحمل شهادة مزورة "يغش الأمة" لأنه يستولي على مكان لا حق له فيه، ويؤثر سلبًا في من يستحقون حقًا. وبحسب قانون ديني وإنساني، فإن الغش والخداع محرمان، ولا يمكن التساهل مع من يحوّل التعليم إلى تجارة.

من الناحية المجتمعية، إن انتشار مثل هذه الشهادات المزورة يضعف البنية التحتية للمؤسسات؛ لأن أساس التوظيف والترقية لم يعد يعتمد دائمًا على الكفاءة، بل في بعض الأحيان على الاسم الورقي وحده. المجتمع حينها يصبح محكومًا بخطر مزدوج: أولًا الأفراد غير الأكفاء في مواقع صنع القرار، وثانيًا إضعاف الثقة في التعليم والعمل كقيمة وطنية. (اقرأ المقال كاملا بالموقع الإلكتروني).

* مدير أول سابق بغرفة تجارة وصناعة البحرين

P 22
Link